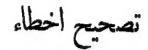


عمـان : الاربعاء ١٥ شعبـان سنة ١٣٨٠ هـ ـــ الموافق ١ شباط سنة ١٩٢١ م العدد ١٥٣٣

### الفهرس

صحيفة	
174	نظام رقم (١) لسنة ١٩٦١ « نظام مساعدة ورثة موظفي التربية والتعليم المحتاجين المعدل »
14.	« " ( Y ) « « نظام هدم الأبنية داخل منطقة أمانة العاصمة »
141	« « (٣) » « نظام علاوة الميدان المعدل »
144	« « (٤) » « « نظام مكتبة أمانة العاصمة »
141	اتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة السويدية بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين بلديهما
144	أمر دفاع رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٦١
144	أمر دفاع رقم (٧) لسنة ١٩٦١
144	اعلان صادر بمقتصى المادة ( ٩٤ ) من المستور
144	نظام رقم (٢) لسنة ١٩٦١ « نظام حجر الحيوانات في المحاجر البيطرية »
144	استدراك



١ ـ ورد في السطر الثاني من القرار رقم (١٤) الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين المنشور على الصحيفة ٣٦ من
 عدد الجريدة الرسمية ١٥٢٨ الصادر بتاريخ ١ كانون الثاني سنة ١٩٦١ عبارة ( قانون الاستملاك رقم ٢٠ اسنة ١٩٥٣)
 خطأ ، والصواب رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ .

٢ .. جاء بالمادة التاسعة من التعليمات الصادرة بموجب المادة (٣) من قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية المنثور بالمعدد ١٩٢٨ تاريخ ١٩٦١/١/١ من الجريدة الرسمية ان كميات المنتجات النفطية التي تشتر بها جهات نتمتع بالاعفاء المنصوص عليه بالمادة (١) من القانون .









الميمة الوطنية ومكتبعها .. عمان

# تمد ولمسير للفلك مك الملكة للفارونية ولمائمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور . وبنـاء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١/٣ ، نأمر بوضع النظام التالي :

# نظام مساعدة ورثة موظفي التربية والتعليم المحتاجين المعدل

### رقم (١) لسنة ١٩٦١

المادة ١ \_ يسمى هذا النظام ( نظام مساعدة ورثة موظفي التربية والتعليم المحتاجين المعدل لسنة ١٩٦١ ) ويقرأ مع النظام رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل بهمن تاربخ نشره في الجريدة الرسبة إ

المادة ٢ \_ تعدل المادة (٢) من النظام الأصلي باضافة عبارة :

( وفي دائرة الآثار ) بعد عبارة ( والمدارس التابعة لها ) الواردة فيها .

1911/1/8

# الحشين بطسلال

وزير الخارجية وزير الداخلية قاضي القضاة ووزير النزبية والتعليم رئيس الوزراء موسى كاحر فلاح المدادحه عمد الامين الشنقيطي بهجت التلهوني وذير العدلية وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية محد على الجعبوي وزير المالية وصني ميززا جميل التوتوليي هاشم الجيوسي وزير الزراعة والانشاء والتعمير وزير الاقتصاد الوطني علي نصوح الطاعو ماكف الغابز

# خروالمسير للفتل منكر الملكة للفادونية المائمية

بمقتضى المادة ( ٤١ ) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ، [ [ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١/٨ ، نأمر بوضع النظام الآتي :

# نظام هدم الابنية داخل منطقة امانة العاصمة

### رقم (۲) لسنة ١٩٦١.

المادة ٢ ـ تشمّل كلمة ( بناء ) كل بناء انشىء من اية مادة كانت ، اكان قديماً او حديثاً وتشمل ايضاً كل جدار او براكة او حفرة او خندق او جورة امتصاصية بصرف النظر عن الغايات التي بني او بنيت من اجلها .

المادة ٣ ـ لمجلس امانة العاصمة حق مراقبة كل بناء يقع ضمن حدود منطقة الامانة .

المادة ٤ ـ اذا رأى مجلس الامانة ان بناء متداعياً يخشى خطر سقوطه او بقاؤه بحالته الحاضرة يضر بالصحة العامة او تنبعت منه روائح كريمة ، فله ان يوجه انذارا الى مالك ذلك البناء او مشغله او المسؤول عنه بازوم اخذ الاحتياطات الملازمة لاصلاحه ومنع خطر سقوطه او ازالته بسبب ذلك الصرر ورفع ومنع ما يدعو لانتشار الروائح الكريهة المؤذية منه وذلك خلال مدة يعينها في الانذار بالنسبة للمدة التي يمكن القيام بالاصلاح خلالها .

المادة ٥ ـ اذا رأى مجلس الامانة ان البناء بما لا يمكن رفعخطر سقوطه أو لا يمكن منع ضوره أو رفعسبب انتشار الرواتح منه فللمجلس ان يوجه انذاراً الى مالكه او المسؤول عنه او مشغله بازوم هدمه خلال اربعة وعشرين يوماً من تاريخ تبلغه ذلك الانذار وان يضمن الانذار ايضاً وجوب اخذ الاحتياطات اللازمة فوراً لمنع وقوع الضرر للغير ، الى ان يتم الهدم خلال المدة المذكورة .

المادة ٦ ـ أذا لم يقم المكلف خلال المدة المعينة بما طلب منه القيام به في ذلك الانذار فعلى المجلس في كلتـــا الحالتين الواردتين في المادتين السابقتين ان يقرر الهدم ويقوم بتنفيذه على نفقة ذلك المكلف، وتحصل هذه النفقات مضافاً اليها ما نسبته (١٠ ٪) مقابل مناظرة حسب الطريقة التي تحصل فيها رسوم ونفقات الامائة.

المادة ٧ \_ بالاضافة الى ما ورد في المادة السابقة فان كلمن تخلف عن تنفيذ قرار مجلس الامانة خلال المدة المعينة في الانذار يعرض نفسه بعد الادانة لفرامة لا تتجاوز عشرة دنائير اردنية .

#### 111/1/1

## احتين بطسلال

رئيس الوزراء قاضي القضاة ووزير النربية والتعليم وزير الداخلية وزير الخارجية بهجت التلهوني فلاح المدادحه موسی ناصر وزير المالية وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير العدلية هاشم الجيوسي جيل التوتونجي وصغي ميرزا محد على الجعبوي وزير الاقتصاد الوطني وزير الدفاع وزير الاشغال العامة وزير الزراعة والانشاء والتعمير عاكف الفايز وفيق الحسيني علي نصوح الطاهو يعقوب معبر



# نمد المسبرة للفلال منكر الملكة المفارونية المائمية

بمقتضى المادة ( ١٢٠ ) من الدستور ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بناريخ ١٩٦١/١/٨ ، نأمر بوضع النظام الآتي :

المادة ١ \_ يسمى هذا النظام ( نظام علاوة الميدان المعدل لسنة ١٩٦١ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٥٤ المشارالب فيما يلي بالنظام الاصلي وتعديلاته كنظام واحد ويعتبر نافذ المفعول من ١٩٦٠/٩/١

المادة ٢ ـ يعدل النظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات بالاستعاضة عن عبارة « دائرة الري والقوى المائية » حيثما وردد في ذلك النظام او في اي من تعديلاته بعبارة « سلطة المياه المركزية » .

#### 1471/1/4

# الحسين بطسلال

وزبر الدناع

رئيس الوزراء بهمجت التلهوني	ة ووزير النربية والتعليم ( ••• )	وزير الداخلية قاضي القضا <b>فلاح المدادحه</b>	وزير الخارجية موسي فاصر
وزير المالية هاشم الجيوسي	وذير الصمة جميل التونوغي	ير المواصلات والشؤون الاجتماعية وصفي ميرزا	سدي مجري
		المرا	وزير الزراحة والانشاء وا

# نظام علاوات الميدان المعدل

## رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٦١.

صادر بالاستاد الى المادة (١٢٠) من الدستو.

المادة ٢ ـ يهدف هذا النظام الى وضع سياسة طويلة الامد ترمي الى تنمية المكنبة وترقيتها واغنائها وتوسيع خدماتهما لتحقق المادة ٣ \_ تكون المكتبة مؤسمة شعبية عامة تفتح ابوابها لجميع الناس على السواء وذلك للمساهمة في تحقيق الاهداف التالية:

خوالمسيد للنك ملك الملكة للفرونية المحائمية

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١/٨ ،

نأمر بوضع النظام الآتي :

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،

أ \_ رفع مستوى الثقافة الشعبية لابناء العاصمة والمقيمين فيها وزائريها واتاحة فرص التثقيف لجميع الراغبين في

نظام مكتبة امانة العاصمة

رقم (٤) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى الفقرة ب من المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ \_ يسمى هذا النظام ( نظام مكتبة أمانة العاصمة لسنة ١٩٦١ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ب ـ تشجيع المواطنين على استخدام أوقات الفراغ استخداماً واعياً خلاقاً .

جـ تشجيع المواهب والمهارات العلمية والادبية والفنية ونشر الانتاج المبدع في هذه النواحي على أوسع نطاق

د ـ بعث الثقافة ( الادب الشعبي ) والنزويج لها وتشويق المواطنين للتمتع بها وتقديرها حق قدرها .

ه ـ تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي عن طريق تهيئة الوسائل للبحث العلمي الحر .

المادة ٤ - ولتحقيق هذه الغايات المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا النظام تطبق المبادى. والاجراءات التالية ما امكن ذلك: ا \_ تفتح المكتبة ابوابها لجميع الناس على السواء رجالاً ونساء وكباراً وصغاراً وتضم المكتبة من مواد المطالعة والوان النشاط الثقاني ما يناسب مختلف المستويات العلمية ويروق لمختلف الاذواق والميول والحماجات .

ب. الاصل استعمال محتويات المكتبة لا حفظها فحسب ولذلك توضع التعليمات الادارية للمكتبة على وجه ينشط تداول الكتب وحرية استعمالها وزيادة عدد المنتفعين بها .

جـ تزود المكتبة بأمهات الكتب والروائع ويضاف الى محتوباتها دورياً وباستمرار المفيد بما يجد في عالم الثقافة العربية والاجنبية من كتب ومجلات وصحف ومراجع وفهارس وموسوعات وادلة وتقاريع وتقارير رسمية وخرائط ومصورات ومواد ايضاحية تعليمية ، وترصد المخصصات وتجمع المساهمات والتبرعات الكفيلــــة باغناء المكتبة لتبقى حية نامية متطورة وتجذب الناس والقراء باستمرار وتقدم لهم الفذاء الفكري النافع .

د ـ تعقد المكتبة المؤتمرات والنداوي وتدعو الى الحفلات والمحاضرات وتنظيم المعارض الدائمة والمؤقتة وتعرف بالآثار الأردنية والعربية وتراث البلد الثقاني وتستعمل في كل ذلك وسائل النشر الحديثة المؤدية الى الاتصال بالجماهير وافادتهم.

هـ تتعاون المكتبة مع غيرها من المكتبات في الوطن وفي الخارج للرقبي بالثقافة المسامة و نشر النزاث العربي والانساني، وذلك عن طريق تبادل المعلومات والمطبوعات، والوثائق وترجمة المفيد منهسا الى اللغة العربة واللغات الاجنبية الحية والتعاون مع المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية التي تعنى مشؤون المكتبان وأسباب ترقيتها .

المادة ٥ ـ يشرف على وضع السياسة العامة للمكتبة مجلس امناه مستقل يؤلف من امين العاصمة رئيساً ومن خمسة اعضاء آخرين ينتخبهم مجلس الامانة من المواطنين البارزين القاطنين في العاصمة وتكون مدة العصوية خمس سنوان قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ، ولهذا المجلس ان يستعين بأشخاص فنيين عند الحاجة الى ذلك

المادة ٦ \_ يتم نصاب المجلس القانوني بالاكثرية العادية وتكون القرارات ملزمة ونهائية إذا اقرتها الاكثربة العادية شريطة ان لا يقل عدد الموافقين عن ثلاثة أشخاص وإذا تغيب عضو عن ثلاث جلسات متوالية يكون فاقداً عضويته .

المادة ٧ \_ يضع مجلس الامناء في الاوقات المناسبة اقتراحاً مفصلاً بموازنة المكتبة ويدرس مجلس الامانة هذا الافتراح وبعدله بالشكل المناسب ويصبح نافذ المفعول بعد اقراره بالطرق الرسمية المقررة ، ويكون لمجلس الامناء حق نعديل بنود الانفاق بعد استصدار موافقة مجلس الامانة على ذلك .

المادة ٨ ـ يضع مجلس الامناء تعليمات مفصلة شاملة للشروط الادارية الحاصة بتنفيذ قرارات مجلس الامناء وأصول التصرف في المكتبة وشروط الاعارة والتأمينات والعقوبات المالية والادارية وجميع الامور الأحرى التي تتعلق بتظيم النشاط المكتبي وتحسين سبل الاستفادة من المكتبة وتصبح هذه التعليمات نافذة المفعول دون الحاجسة ال استصدار قرار من مجلس الامانة بذلك، ولمجلس الامناء حق النظر في هذه التعليمات وتنقيحها وتعديلها.

المادة ٩ \_ يشرف على تنفيذ السياسة العامة للمكتبة وتطبيق التعليمات الادارية فيها مدير للمكتبة ذو مؤهل علمي عال بعب بحلس أمانة العاصمة ويكون المدير السكرتير التنفيذي لمجلس الامناء ولــــه حق البحث في جميع الامور التي تعرض على مجلس الامناء ويساعد المدير موظفون ومستخدمون آخرون بالعدد الذي يتطلبه توسع العمل والنشاط والخدمات في المكتبة .

المادة ١٠ ـ يكون مدير المكتبة مسؤولاً عن محتويات المكتبة وتنظيم سجلاتها والمحافظة على كتبها وأثاثها وادواتها ومعدانها ويرتبط بكفالة مالية معقولة وفق ما يقرره مجلس الامانة تضمن حقوق الامانة في موجودات المكتبة .

المادة ١١ ـ يقدم مجلس الامناء لمجلس الامانة سنوياً ومع اقتراح الموازنة الجديدة تقريراً عاماً عن احوال المكتبة ومحفوظاتها هم ونشاطها وتداول الكتب فيها وعدد زائريها وجردها السنوي وغير ذلك من الأمور التي توضح عمل المؤسسة وما حققته من اهداف في العام المنصرم وخطة عملها للعام أو الاعوام المقبلة .

# **کے پیریائے** کال

عاكف الفايز

وزير الحارجية وزير الداخلية قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم موسي ناصر دئيس الوزراء فلاح المدادحه بهجت التلهولي وزير المدلية وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية وزير الصحة عمد على أسلعبوي وزير المالية وصغي ميروا جميل التوتونجي هاشم الجيوسي وزير الزراعة والانشاء والتعمير وزير الاقتصاد الوطني دزير الاشغال العامة علي لصوح الطاعو وزير الدفاع زنيق الحسني

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٦٠١) تاريخ ١٩٦١/١/٨ المتضمن التصديق على اتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة السويدية بشأن تسيير خطوط جويــــة منتظمة بين بلديهما والى ما ورائهما بشكله التالي :

### اتفاق

## بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة السويدية

بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين بلديهما والى ما ورائهما

بما أن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة السويدية المشار اليهما فيمــــا بعد بعبارة ( الطرفين المتعاقدين ) طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولي واتفاقية المرور ( الترانزيت ) الجوي الموقعتين بشيكاغو في السابع من شهر كانون أولسنة ١٩٤٤ ، ورغبة منهما في عقد اتفاق جوي يهدف الى ترقية المواصلات الجوية من والى وعبر بلديهما فقد اتفقاً على ما يلي :

#### المادة الاولى

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر حقوق النقل الجوي المذكورة في هذا الاتفاق بغية استثمار خدمات جوية دولية منظمة على الطرق الواردة في ملحق هذا الاتفاق المشار اليهما فيما بعد بعبارة (الخدمات الجوية المعينة) على الطرق المحددة والمشار اليها فيما بعد بعبارة (الخطوط الجوية المحددة) وتتمتع المؤسسات المعينة من قبل كل من الطرفين المتعاقدين لدى استثمارها الخدمات الجوية المعينة على الخطوط الجوية المحددة بالحقوق الآتية:

أ \_ حق المرور عبر أجواء الطرف المتعاقد الآخر دون الهبوط .

ب ـ حق الهبوط لغايات غير تجارية .

ج ــ حق الهبوط في المطارات المخصصة للنقل الدولي لدى الطرف المتعاقد الأخر لغايات انزال ونقل الركاب والبضائع والبريد .

#### المادة الثامنة

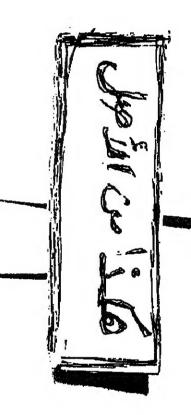
١ ـ يحق لكل من الطرفين المتعاقدين تعيين مؤسسة أو أكثر السنثمار الحدمات الجوية المعينة على الخطوط الجوية المحددة وذلك بموجب اشعار خطي يوجه للطرف المتعاقد الآخر .

على الطرف المتعاقد لدى استلامه هذا الاشعار الخطي اصدار الترخيص اللازم للمؤسسة أو المؤسسات المعينة دون تأخير ،
 وذلك مراعاة أحكام الفقرات (٣) و (٤) من هذه المادة .

٣ ـ لكل من الطرفين المتعاقدين الحق بان يطلب من مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرف الآخر اثبات الهليتما
 لتنفيذ الالترامات التي تنطلبها القوانين والأنظمة الوارد نصها في اتفاقية الطيران المدني الدولي المعقودة في شيكاغو .

٤ \_ يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق عدم الموافقة على تعيين الطرف المتعاقد الآخر لمؤسسة نقل جوي ، وكذلك وقف أو الغاء الحقوق المبينة في الفقرة الثانية من هذه المادة ، لمؤسسة نقل جوي معينة أو فرض ما يراه ضرورياً من القيود للتمتع بالحقوق الواردة في المادة (١) من هذه الاتفاقية لدى اقتناعه بان جزءاً هاماً من ملكية أو ادارة هذه المؤسسة أو المؤسسات ليست في يد الطرف المتعاقد الآخر أو يد رعاياه .

لدى تعيين مؤسسة جوية والترخيص لها يمكنها المباشرة في استثمار الحدمات الجوية المعينة ، شريطة أن تكون التعرفة الوارد
 ذكرها في المادة (٧) من هذه الاتفاقية سارية المفعول على ذلك الخط .



#### المادة الثالثة

- ١ ــ يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق نقض أو وقف التمتع بحقوق النقل الواردة في المادة الأولى من هذه الاتفاقية أو فرض شروط معينة حسب ما تقتضيه الظروف :
  - أ ـ لدى اقتناعها بأن ملكية المؤسسة أو جزء هام منها أو إدارتها ليست بيد الطرف المتعاقد الآخر أو بد رعاياها . بـ في حالة مخالفة المؤسسة للقوانين والأنظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الآخر .
    - ج ـ في حالة عدم قيام المؤسسة بالتزاماتها طبقاً لهذا الاتفاق .
- على أي حال لا يتخذ أي من الطرفين المتعاقدين هذا الاجراء بمفرده قبل مشاورة الطرف الآخر ان لم يكن المنع أو التوقيف ضرورياً لتفادي تكرار خرق الأنظمة .

#### المادة الراسة

- ١ ــ تعفى طائرات مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين التي تؤمن الحدمات الدولية ، وكذلك قطع الغيار والمعدات والوقود والشحوم والزيوت والمحروقات ( الطعام والشراب والدخان ) التي تكون على متن الطائرة من الرسوم والضرائب شريطة ابقاء هذه المواد على متن الطائرة حين اعادة تصديرها .
- ٢ ـ تعفى أيضاً من الرسوم والضرائب باستثناء اجور الخدمات المؤداة شريطة خضوعها للقوانين والأنظمة لدى أي من الطرفين
   المتعاقدين للمواد التالية :
- أ \_ فوق الطائرة التي تحمل على متنها من أراضي طرف متعاقد ضمن الحدود المعينة من قبل ذلك الطرف من أجل استهلاكها داخل الطائرة لدى قيامها بالخدمات الجوية المعينة .
- ب ـ قطع الغيار والمعدات العادية للطائرة التي تدخل أراضي احد الطرفين المتعاقدين من أجل صيانة أو اصلاح الطائرة التي تسيرها المؤسسة أو المؤسسات الجوية المعينة من قبل أي من الطرفين المتعاقدين لتأمين الخدمات الدولية .

#### المادة الخامسة

يسمح بانزال المعدات والمواد التي تكون على متن طائرة من طائرات المؤسسات المعينة ، بعد تصريح السلطات الجمركة بذلك ، على ان توضع تحت الاشراف الجمركي لحين استعمالها ، أو اعادة تصديرها ، وخلاف ذلسسك تسري عليها التعليمات الجمركية .

#### المادة السادس

- لا يحضع ركاب المرور ( النزانزيت ) لدى اي من الطرفين المتعاقدين الا لاجراءات شكلية مخففة ، وتعفى البضائع والمفش التي برسم المرور ( النزانزيت ) من الرسوم الجمركية وما شابهها :
- أ ـ تسري كافة القوانين والانظمة المعمول بها لدى احد الطرفين المتعاقدين بشأن دخول وخروج وعمليات الطائرات التي تستثمر
  الحدمات الجوية الدولية داخل اراضيه على مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرف الآخر ، وتعامل كسائر
  الطائرات الاخرى دون تعييز وبغض النظر عن جنسيتها إثناء وجودها في أراضيهما .
- ب-تسري القوانين والانظمة المعمول بها لدى احد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بدخول وخروج الركاب والملاحين والبضائع الى ومن اراضيه (كقوانين الدخول والحزوج والهجرة والجوازات والجمارك والحجر الصحي) على الركاب والملاحين والبضائع التي تحملها اية طائرة من طائرات المؤسسات المعينة من الطرف الآخر .

#### المادة السابعة

- ١ ـ تحدد اجور النقل التي تتقاضاها مؤسسات النقل الجوي المعينة على الطرق المحددة لكلا الطرفين بمستوى معقول ، مع مراعاة جميع العوامل ، على أن تشمل اقتصاديات الاستثمار والربح المعقول ، وتعرفة باقي المؤسسات الجوية .
- ٢ ـ تحدد الاجور المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة بالانفاق بين المؤسسات الجوية صاحبة الشأن المعينة اذا امكن
   ذلك بالتشاور مع باقي المؤسسات التي تشغل هذا الخط او جزءاً منه ، على ان تراعى بقدر الامكان الاصول الموصى بها
   لوضع التعرفات من قبل اتحاد النقل الجوي الدولي (الاياتا).
- وسم سرح سرح من بن الموافقة عليها وذلك وسلطات الطيران المدني لدى كل من الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها وذلك و عرض الاجور التي تحدد على هذا النحو على سلطات الطيران المدني لدى كل من الطرفين المعلوب التسعيرة المحددة بمدة قبل ثلاثين يوماً من موعد مباشرته استيفائها ، ولدى اتفاق الطرفين المعنيين يمكن العمل بموجب التسعيرة المحددة بمدة قبل ثلاثين يوماً من موعد مباشرته استيفائها ،
- ٤ في حالة عدم التمكن من الوصول إلى اتفاق بين الطرفين المتعاقدين وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من هذه المادة لأي سبب من الأسباب ، أو أن أحد الطرفين المتعاقدين أشعر الطرف المتعاقد الآخر عن عدم موافقته على التسعيرة بعد مضي ١٥ يوماً من هذا الاشعار طبقاً لأحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة ، يحاول الطرفان المتعاقدان فيما بينهما على تحديدها .
- و \_ في حالة عدم تمكن سلطات الطيران المدني من الوصول إلى اتفاق وفقاً للفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة ، يعالج
   الحلاف طبقاً لأحكام المادة ( ١٣ ) من هذا الاتفاق .
- احترف طبقاً وحمام المعدد ( . . ) من المسابق المنافقية الثالثة من هذه المادة إذا لم يوافق عليها أحد الطرفين المتعاقدين . ٢ ـ لا تصبح أية تسعيرة سارية المفعول طبقاً لأحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة إذا لم يوافق عليها أحد الطرفين المنافقة نفسها . ٧ ـ تبقى الأجور المحددة وفاقاً لأحكام هذه المادة سارية المفعول لحين اقرار أجور جديدة تحدد بموجب المادة نفسها .

#### ادة الثامنة

يتعهد كلا الطرفين المتعاقدين أن يمنح الطرف الآخر حرية التحويل (حسب التسعيرة الرسمية) للمبالغ الفائضة عن دخل المؤسسة الجوية المعينة من أحدهما لقاء نقل الركاب والبضائع والبريد في أراضي أي طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر .

تحقيقاً للتعاون الوثيق بين الطرفين المتعاقدين تقوم سلطات الطيران المدني في كلا البلدين بالنشاور فيما بينهما من وقت لأخر بنية تأمين تطبيق القواعد المنصوص عليها في هذا الاتفاق وتنفيذ أحكامه .

#### المأدة العاشرة

- ١ ــ إذا رغب أي من الطرفين المتعاقدين في تعديل نصوص هذا الاتفاق ، فله أن يطلب الدخول في مشاورات مباشرة مع الطرف
   المتعاقد الآخر وتبدأ مثل هذه المشاورات خلال ستين يوماً من تاريخ الطلب .
  - ٢ \_ يمكن تعديل الطرق الجوية المحددة باتفاق مباشر بين سلطات الطيران المدني في كلا البلدين .

#### المادة الحادية عشرة

يعدل هذا الاتفاق لدى انضمام الطرفين المتعاقدين إلى اتفاق نقل جوي متعدد الأطراف ، بشكل يتفق واحكام الاتفاق

#### المادة الثانية عشرة

يحق لكل من الطرفين المتعاقدين في اي وقت يشاء أن يشعر الطرف المتعاقب الآخر خطياً برغبته في أنهاء هذا الاتفاق ، على أن يشعر المنظمة الدولية للطيران المدني بالامر في نفس الوقت ، وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مضي أثني عشر شهراً من تاريخ استلام الطرف المتعاقد الاخر الاشعار الخطي بذلك ، ما لم يتم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على سحب النقض قبل انتهاء هذه المدة ، هذا واذا لم يشعر الطرف المتقاعد الآخر باستلام التبليغ يعتبر أنه قد تسلمه بعد مصني أربعة عشر يوماً من تاريخ استلام المنظمة الدولية للطيران المدني لهذا التبليغ .

### المادة الثالثة عشرة

١ ـ اذا نشأ اي خلاف بين الطرفين المتعاقدين علىتفسير او تطبيق بنود هذا الاتفاق نعليهما اولاً محاولة فعنس الحلاف بالمفارطان

٢ ـ اذاً لم يصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية لهذا الخلاف بالمفاوضات المباشرة ، يمكنهما عرض النزاع على شخص او المخامر او هيئة تحكيم مؤلفة من ثلاثة اشخاص يعين كل من الطرفين المتعاقدين شخصاً والمعنيان بخنا. ان الشخص الثالث, وذلك بناء على طلب أحد الطرفين ، هذا وعلى كل من الطرفين المتعاقدين ان يسمي المحكم الذي بمنه خلال ستين يوماً من تاريخ استلام الاشعار بعرض الخلاف على المحكمين ،وعلى المحكمين تعيين الشخص الثالث خلال ستين يوماً من تاريخ تعيينهما وإنا لم يتمكَّن أي من الطرفين من تعيين محكم ، أو لم يتمكن المحكمان من تعيين الثالث في الوقت المحسدد . يمكن الطلب رئيس منظمة الطيران المدني الدولي تعيين محكم دولي او اكثر لفض الخلاف ، هـــــذا ويكون المحكم النالث عادة رئباً

٣ ـ يتعهد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ اي قرار يصدر بموجب الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة .

#### المادة الرابعة عشرة

تطبيقاً لاحكام هذا الاتفاق يقصد بعبارة (سلطات الطيران المدني) بالنسبة لحكومة المملكة الاردىية الهاشمية ، مدير ال الطيران المدني، او اي شخص او هيئة يعهد اليها القيام بمهام المدير العام المذكور ، وبالنسبة للحكومة السويدية مدير عامالطيان المدني أو أي شخص أو هيئة يعهد اليها القيام بمهام المدير العام المذكور .

### المادة الخامسة عشرة

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول مبدئياً لدى توقيعه ، ونهائياً بعد تبادل الوثائق الرسمية بعد استكمال الاجر اءات الدمنورة لدى الطرفين المتعاقدين بالطرق الدبلوماسية .

اثباتاً لذلك ، وقع المندوبان المفوضان بما لهما من سلطة مخولة من حكومتيهما على هذا الاتفاق

على نسختين باللغة الانكليزية

حرر في عمان في عن / حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

عن / حكومة المماكة السويدية

ملحق للاتفاق الجوي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة السويدية بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين بلديهما والى ما ورائهما

 ١ - يحق للمؤسسات الجوية المعينة من قبل حكومة المملكة السويدية بموجب هذا الاتفاق استثمار الحدمات الجوية المذكونا في المادة (١) من هذا الانفاق في الاراضي الاردنية على الطرق الجوية المحددة في كلا الانجاهين : أً ـ السويد عبر نقاط توسط الى القدس أو عمان .

ب د « « « « « والى ما ورائهما .

جـ لا يحق لمؤسسات النقل الجويالمعينة من قبل حكومة المملكة السويدية استثمار الخدمات الجوية التجارية بين نقاط ن

الاردن الى لبنان والجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق والكويت وبالمكس . ٢ ـ يحق للمؤسسات الجوية المعينة من قبل حكومة العملكة الاردنية الهاشمية بموجب هذا الاتفاق استثمار الحدمات الجوب المذكورة في المادة (١) من هذا الاتفاق في الاراضي السويدية على الطرق الجوية المحددة في كلا الاتجاهين :

أ ـ الاردن عبر نقاط توسط الى استكبولم أو جوتنبرج .

ب « « « « « « والي ما ورائهما .

٣ - يمكن لأي مؤسسة جوية معينة عدم المرور في أية نقطة من نقاط التوسط المذكورة على الطرق الجوية المحددة في أية رحة

٤ - لا تنحول الفقرة الاولى أو الثانية من هذا الملحق احدى المؤسسات الجوية المعينة من قبل أي طرف متعاقد حتى نقل الركاب
 والبضائح والبريد لقاء اجر بين نقطتين واقعتين ضمن اراضي الطرف المتعاقد الآخر.

# امر دفاع رقم (٦) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

بما أن أمر الدفاع رقم (١٩) لسنة ١٩٦٠ القاضي بوضع البد على أموال الاخوة ابراهيم وزكريا ومحمد الطاهر قد صدر للعمل به حتى نتيجة المحاكمة ،

وبما أن محكمة أمن الدولة التي نظرت في قضية نسف مبنى رئاسة الوزراء قد أدانت زكريا يوسف الطاهر ،

وبما أن لجنة الاشراف على أموال الاخوة المذكورين المعينة بمقتضى أمر الدفاع المشار اليه قد قدمت الي كشفآ بالاموال الحاصة بالمحكوم عليه زكريا يوسف الطاهر المذكور ،

وبما انني قد أصدرت أمر الدفاع رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٦١ بالاستيلاء على جميع تلك الاموال الحاصة بالمحكوم عليه المذكور ، وحيث أن أمر الدفاع السابق رقم (١٩) لسنة ١٩٦٠ يكون بذلك قد استنفذ الاغراض التي صدر من أجلها ،

لذلك فانني أمر بالاستناد الى الصلاحية المخولة الي في الفقرة (٢) من المادة ( ١٤ ) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ بالغاء ذلك الأمر .

1971/1/49

رئيس الوزراء بهجت أأتلهوني

# امر دفاع رقم (۷) لسنة ۱۹۲۱

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

بناء على تنسيب الجهات المختصة ، أمر \_ بالاستناد الى الفقرة ( ٢ ) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩\_ بالغاء أمر الدفاع رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر بتاريخ ١٩٦٠/١٢/١٢ المتعلق بالاستيلاء على مفارتين في منطقة الشيخ جراح

1971/1/49

رئيس الوزراء بهجت التلهوني

